

التنمية في افريقيا بين الهشاشة السياسية والانقلابات العسكرية

Development in Africa between political fragility and military coups

فايزة سبتي
(جامعة باتنة 1)، الجزائرعلاء الدين زردومي
(جامعة باتنة 1)، الجزائر

الملخص:

تسعى هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع التنمية في افريقيا في ظل مجموعة المتغيرات والتحديات التي تميز المشهد الافريقي، والعلاقة المعقدة بين الهشاشة السياسية والانقلابات العسكرية وتأثيرها على التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فالهشاشة السياسية الناتجة عن ضعف المؤسسات والفساد والصراعات الداخلية خلقت في مجملها واقع سياسي افريقي ميزته الأساسية الانقلابات العسكرية التي تؤدي بدورها إلى مزيد من التدهور في الحكم والتنمية، وعليه تهدف هذه الدراسة لفهم كيفية تأثير الهشاشة و الانقلابات على مسار التنمية في افريقيا وتحديد سبل الحد منها، و أبرز نتيجة توصلت لها الدراسة أن هناك علاقة تبادلية بين الهشاشة السياسية والانقلابات العسكرية مما يعيق النمو الاقتصادي ويزيد من الفقر ولا استقرار في دول القارة السمراء.

الكلمات المفتاحية: التنمية، افريقيا، الانقلابات، الهشاشة السياسية، الاستقرار السياسي.

Abstract;

This study seeks to shed light on the reality of development in Africa in light of the set of variables and challenges that characterize the African scene, and the complex relationship between political fragility and military coups and their impact on economic and social progress. Political fragility resulting from weak institutions, corruption and internal conflicts have created an African political reality whose main feature is military coups, which in turn lead to further deterioration in governance and development. Accordingly, this study aims to understand how fragility and coups affect the path of development in Africa and to identify ways to reduce them. The most prominent result reached by the study is that there is a reciprocal relationship between political fragility and military coups, which hinders economic growth and increases poverty and instability in the countries of the African continent.

Keywords: Development, Africa, coups, political fragility, political stability.

تاريخ النشر: 2024/12/30

تاريخ المراجعة: 2024/07/02

تاريخ الاس شموخ سيف الزهراني

تلام: 2024/06/27

الاتصال: علاء الدين زردومي  alaeddine.zerdoumi@univ-batna.dz

© حقوق النشر والتوزيع لمخبر الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية

مقدمة

يعد تحقيق التنمية في افريقيا من بين اهم التحديات التي تواجه اغلب دول القارة السمراء؛ ان لم نقل كلها وهذا في الأساس راجع الى العديد من الأسباب المشتركة بين جميع هذه الدول او التي تميز خصوصية كل دولة، فتحقيق التنمية المستدامة في القارة الافريقية يتطلب جهدا كبيرا ومشاركا بين الحكومات الافريقية والمجتمع الدولي، وهذا لا لشيء بقدر ما هو متعلق بالهشاشة وعدم الاستقرار الذي تعاني منه دول القارة.

فالتنمية في افريقيا تعد من أبرز التحديات التي تواجه القارة في الوقت الراهن، إذ تتداخل جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على مسارها وتحدد مدى نجاحها، ومن بين هذه العوامل الهشاشة السياسية والانقلابات العسكرية، كعقبات رئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة، فهذه الأخيرة تتعثر في العديد من الدول الافريقية، نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاضطرابات العسكرية التي تؤدي إلى تعطيل الخطط التنموية وزيادة حالة التهميش والفقر.

انطلاقا مما سبق، هناك علاقة متبادلة بين الهشاشة السياسية والانقلابات العسكرية، ففي الدول التي تعاني من الهشاشة السياسية تكون القوات المسلحة أو الفصائل العسكرية أكثر استعدادا للتدخل في الحكم عند وجود فراغ في السلطة، في المقابل يؤدي حدوث الانقلابات العسكرية إلى اضعاف المؤسسات السياسية و تعميق حالة الهشاشة، حيث تركز الحكومات العسكرية في كثير من الأحيان على الحفاظ على السيطرة الأمنية بدلا من تعزيز التنمية أو تحسين ظروف المعيشة، هذا التفاعل يخلق حلقة مفرغة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما يعيق تحقيق أي تقدم حقيقي في التنمية.

استنادا لما سبق، فاننا في هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء على واقع التنمية في افريقيا في ظل حالة لا استقرار التي تعرفها بلدان القارة إضافة الى أفرقة ظاهرة الانقلابات العسكرية التي تعد أبرز الظواهر التي تميز المشهد الافريقي وتعد أكبر عقبة امام التنمية فيها.

لذلك نطلق في هذه الدراسة من إشكالية مفادها: كيف تؤثر الهشاشة السياسية والانقلابات العسكرية على جهود التنمية المستدامة في افريقيا؟ وماهي الآليات الممكنة لتعزيز الاستقرار السياسي وتحقيق تنمية شاملة في ظل التحديات السياسية والأمنية القائمة؟

ولإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- الهشاشة السياسية تعزز فرص حدوث الانقلابات العسكرية وتعطل التنمية.
 - الانقلابات العسكرية تؤدي الى تفاقم الهشاشة السياسية وتعيق النمو الاقتصادي.
- ومن خلال الإشكالية المطروحة والفرضيات التي نطلق منها في البحث فالهدف من هذه الدراسة هو توصيف المشهد الساسي العام في دول القارة الافريقية مع التركيز على تبيان اهم الأسباب التي أدت الى الحالة

الهشة للأنظمة السياسية وتفشي ظاهرة الانقلابات العسكرية من جهة؛ ومن جهة أخرى توصيف تداعيات هتين الظاهرتين على التنمية عموماً وخاصة منها السياسية في إفريقيا.

ولدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى محورين؛ الأول تناولنا فيها واقع المشهد السياسي في إفريقيا، أما المحور الثاني تناولنا فيه تداعيات ومخلفات هذا المشهد الذي أثر على إفريقيا بشكل أو بآخر، وذلك كما يلي:

1. واقع المشهد السياسي الهش في إفريقيا.

يقصد بالدول الهشة أو بصفة أدق تنعت بصفة "الهشاشة" الدول كتعويض لتعبري "الفاشلة والضعيفة"، الذي انتشر بداية التسعينيات من طرف Ratner و Helman في مقال بمجلة foreign affair، ويعتبر المفهوم في نظر البعض تعبيراً عن تلك الدول التي فشلت في عدة مستويات، وبدرجات متفاوتة، هي الدول الأقل أداء في المعمورة، نتيجة عدم قدرة حكوماتها أو عدم اهتمامها بتحقيق المطالب الأساسية لمواطنيها من أجل تحقيق التنمية.

1.1 عوامل الهشاشة السياسية في إفريقيا:

حسب مؤشر الدول المنحرفة (FSI)، من بين 20 دولة كانت معرضة للانحياز في 2010، اثني عشر "12" منها موجودة بإفريقيا؛ أما وفقاً للمقياس السنوي للدول الفاشلة فإن أكثر الدول هشاشة في العالم تركز في إفريقيا، وهذا راجع بالأساس إلى عدة عوامل منها: (Zachary, 2010, p. 12)

- ضعف مؤسسة الدولة: الدولة في معظم أنحاء إفريقيا لكي نكون واقعيين هي في الأساس دولة مصطنعة، معلقة فوق مجتمع ما كان أبداً يطالب بها، حيث أن تطور مؤسسات الدولة في زمن الاستعمار وما بعده سار بشكل مختلف عما كان في أوروبا، فلم تنبثق عنه مؤسسات تعكس طبيعة المجتمع كما لا تعمل على توطيد المؤسسات غير الرسمية، إضافة إلى كونها لا تسوي الخلافات الناجمة عن المصالح المتعارضة داخل المجتمع، وبدلاً من ذلك فقد تم فرضها من الخارج، بفعل القوة العسكرية للبلدان الأوروبية، حيث زرع الاستعمار الأوروبي هياكل مؤسسية كانت دخيلة على السياق المجتمعي، ويمكن لمس مسألة مسألة ضعف المؤسسات أيضاً من خلال عدة عناصر منها: "الحق في الملكية، عدم القدرة على تحقيق العدالة والمساوات المجتمعية، انتشار الفقر والأمراض والابوثة والصراعات المسلحة.."، ومنه فإن ميزة هذه الدول أن السلطة فيها لصالح نخبة ضيقة الأفق مصلحة التسيير والأمثلة كثيرة، وهذا ما ينعكس على (Placeholder17) أرض الواقع أين نجد في كثير من الأحيان دول في إفريقيا غنية بالموارد خاصة منها النفطية والمعدنية إلا أنها فقيرة ونسبة النمو الاقتصادي فيها في تراجع مستمر، وهذا ما يمكن ربطه بأربعة مشكلات هيكلية هي: (البغدادي، 2000، صفحة 83)

- سيطرة الشمولية وهيمنة الدكتاتورية

- إقصاء الأقليات الذي غالبا ما كان سبب الحروب الاثنية.
- الضعف الاقتصادي والاجتماعي لغياب العدالة في التوزيع وانتشار الآفات كالرشوة
- ضعف هياكل واطارات تسير الدولة لانتشار المحسوبة ما يؤدي لعدم القدرة على مواجهة أزمات

متعددة الأبعاد. (Didimala, 12 - 13 Mai 2008)

- العامل الاستعماري: تعتبر حقبة "التكالب على أفريقيا"، التي بدأتها البلدان الأوروبية في نهاية القرن التاسع عشر، عاملا رئيسيا كونها الأصل التاريخي للهشاشة التي تعاني منها بلدان عديدة في أفريقيا. وقد ثبت أن الفترة الاستعمارية، كانت لها عواقب طويلة المدى على نمط التطور المؤسسي خلال فترة الاستعمار، وعلى الرغم من أن مؤسسات الدولة قد تكون هشّة حتى في بلدان مثل إثيوبيا وليبيريا، التي لم تتأثر بحقبة "التكالب على أفريقيا"، إلا أن الاستعمار الأوروبي حال دون قيام هياكل قوية لدول المنطقة (التقرير الاوربي حول التنمية، 2019، صفحة 49)

تمكنت البلدان الأوروبية التي ظلت لقرون من الزمن تحتفظ بمعازل لها على طول الساحل الأفريقي من فرض سيطرتها السياسية على الجزء الأكبر من أفريقيا جنوب الصحراء، إذ كانت التجربة الاستعمارية نقطة فارقة في التاريخ الأفريقي، فرغم استقلال كل المستعمرات الاوربية في افريقيا في منتصف السبعينات الا ان العديدة منها مازال متحكما فيه منها او مزال متأثرا بها سواء تعلق الامر بالخصائص الاجتماعية او الثقافية او غيرها، والادها والامر ارتباط هذه الدول بالدول المستعمرة اقتصاديا مساهم في نقل الموارد إلى القوى الاستعمارية وليس تعزيز التنمية المحلية، ودعم التبعية السياسية لا سيما لفرنسا وغيره.

- العوامل الحدودية: تعد مشكلة الحدود في إفريقيا عنصر أساسيا مساهم في الهشاشة، وهذا المشكل أحد المخلفات الأساسية للاستعمار، كون الحدود الموروثة من الاستعمار كانت سبب العديد من المشاكل فيما بعدها والتي مازال بعضها قائما الى اليوم. (البغدادى ، 2000، صفحة 92)

حيث ان الحدود الثقافية لا تتفق مع الحدود السياسية، ولعل هذا باعتبار أكبر سؤال لجواب إشكالية بناء الدولة في إفريقيا؟ فالدول في القارة الإفريقية عدة ما تحتوي مجاعات مختلفة ومتنافرة، وهذا التقسيم العشوائي أدى إلى خلق صراعات حادة لا زالت أثارها إلى اليوم.

- العوامل الاقتصادية: تعاني القارة السمراء حسب الأرقام من؛ "الفقر، البطالة، الجوع.."، رغم انها تعتبر أغنى قارة من حيث الموارد الأولية وهذا راجع بنسبة كبيرة للصراعات، فالبلدان الإفريقية الهشة التي تشهد صراعات هي الأكثر عرضة لانعدام الأمن الاقتصادي، خاصة الامن

- العوامل الأمنية: عدم الاستقرار عادة ما تؤدي الى انعدام الأمن السياسي والاقتصادي، إذ تعتبر الصراعات والانهيئات الحروب الأهلية وحالات اللجوء والنزوح الداخلي السبب وراء أكثر من ثلث حالات



الطوارئ في افريقية، ففي افريقيا عادة ما تكون الصراعات الى سببا في المجاعات والانتشار الأوبئة والامراض. (التقرير الاوربي حول التنمية، 2019، صفحة 49)

- **العوامل الاثنية والقبلية:** على الرغم من أن الهويات القبلية والعرقية المتباينة كانت موجودة قبل الفترة الاستعمارية في افريقيا، إلا أن الإدارات الاستعمارية وقفت وراء تجميد الشعوب ولعبت على وتر توسيع الهوية الشنية وتعزيز الانتماءات العرقية والقبلية، بينما لم تكن أفريقيا لا سيما جنوب الصحراء قبل الاستعمار تتميز بهوية محددة، إذ كان معظم الأفارقة يتنقلون بين هويات متعددة.

ويشير أن رينجر صراحة إلى "اختراع التقاليد في أفريقيا المستعمرة"، مينا بعض السمات المميزة للمجتمعات الأفريقية في فترة ما بعد الاستعمار، مثل أهمية الانتماءات العرقية أو القبلية، مل تكن من موروثات فترة ما قبل الاستعمار، بل نشأت أو تم ترسيخها بشكل كبري في عهد الحكم الاستعماري.

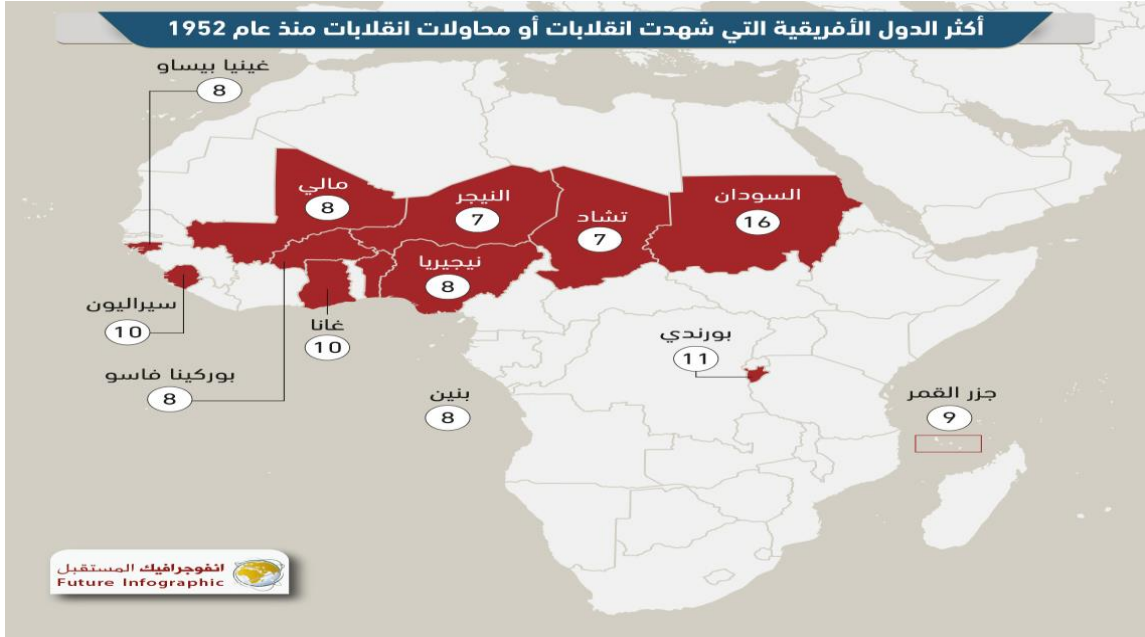
فالصراع في نيجيريا وجنوب السودان مثالا لديه بعد ديني واثني، وتجدر الإشارة الى ان الاثنية في حد ذاتها ليس المشكل بل المشكل في ضعف الدولة وضعف مشروع بناء الدولة على الإجماع كشرط قبلي.

ومما سبق فان الهشاشة السياسية كانت تكلفتها غالية على البلدان الافريقية، إذ تشير التقديرات الى أن نحو 80 % من تكاليف الهشاشة اثرت على النمو، هذا دون ان ننسى الحروب أهلية أو الدخول في الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي. خاصة وان أفريقيا بسبب الهشاشة تعتبر مرتعا خصبا للمرتزقة والشركات الأمنية الخاصة ومثال ذلك ما حدث في سيراليون. (التقرير الاوربي حول التنمية، 2019، صفحة 31)

2.1 عوامل انتشار الانقلابات في افريقيا:

تعد الظاهرة الانقلابية ظاهرة إفريقية بامتياز، يشترك فيها التاريخي بالأمني، والعسكري بالاقتصادي والثقافي والاجتماعي، فهي ظاهرة عويصة التحجيم فمنذ حصول دول القارة الأفريقية على الاستقلال في خمسينيات القرن الماضي، أصبحت الانقلابات العسكرية حدثا شائعا ومتكررا، وهو ما ظهر في بعض هذه الدول خلال السنوات الأخيرة، وتعدد الآثار الاقتصادية الناجمة عن التوترات والانقلابات العسكرية في أفريقيا، وهي في مجملها تترك تداعيات سلبية على التنمية في الدول الأفريقية. (بوحنية، 2023)

وتشير جغرافيا الانقلابات في إفريقيا إلى أنها تتصدر الترتيب العالمي في عدد الانقلابات بها والتي بلغت أكثر من 200 محاولة انقلابية منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، فمن بين 25 انقلابا ناجحا في إفريقيا منذ 1990، وقع 20 انقلابا في دول غرب إفريقيا بواقع 12 انقلابا في الساحل و8 انقلابات في دول خليج غينيا. ويبدو معدل تكرار الانقلابات في الساحل مرشحا للتزايد كما هو موضح في الخارطة: (عبد السلام، 2023)



إذا كما أشرنا فان عدد الانقلابات في افريقيا بلغ حوالي 200 محاولة خلال العقود الستة الماضية، ومعظمها نجح في السيطرة على الحكم ولعل هذا يجعلنا نتساءل عن أسباب عودة الانقلابات؟ ويمكن حصر بعض هذه الأسباب في العوامل التالية: (بوحية، 2023)

■ **العامل الأمنية:** تتسم الانقلابات التي شهدتها إفريقيا لاسيما بلدان الساحل الى غياب الأمن وتضاعد مد الجماعات الإرهابية العنيفة، مثلما هو عليه الحال في شمال مالي وبوركينا فاسو وغيرهما ولعل تدهور الوضع الأمني بشكل حاد يمثل أحد المبررات القوية للانقلابات العسكرية من أجل الإطاحة بنظام مدني عاجز.

■ **العوامل السياسية:** حيث أن المشروطية الغربية قد أفرغت الديمقراطية الإفريقية من جوهرها، ويبدو أن الانقلابات في إفريقيا تكشف فشل سياسة المشروطية تلك، فالديمقراطية ليست "وصفة" جاهزة تطبق على الجميع، ثمة سياق ثقافي واجتماعي مختلف في البلدان الإفريقية، وفي المقابل يظهر الجيش هو القوة الوحيدة المتاحة لتلبية مطالب الأفارقة من أجل التغيير والدفاع عن سيادة الدولة واستقلالها.

■ **العوامل العسكرية:** حيث يعتبر الجيش "حامى الأمة" كما سار عليه الحال في دول الشمال الإفريقي وبالتحديد في احداث ما يعرف إعلاميا "بالربيع العربي"، وفي مالي كذلك على سبيل المثال وغيرها من الأمثلة، حيث ان الجيوش الافريقية عادة ما تدخل في الحياة السياسية وتتحكم في الأنظمة باختلاف نمط التحكم الذي في العادة ينتهي بانقلاب.

■ **العوامل والخارجية:** تشير الدراسات الأمنية إلى أنه من النادر أن تتم الانقلابات في إفريقيا دون إخطار أجهزة الاستخبارات الأجنبية؛ حيث يقوم الانقلابيون أنسفسهم بالاتصال بالقوى الأجنبية لطمأنتهم على مصالح دولهم والحصول على الدعم اللوجستي والعسكري والدولي، ويلاحظ الترابط الوثيق بين المستعمر السابق والقوى الانقلابية؛ حيث لوحظ وجود التعاون العسكري الفرنسي باعتباره أكثر استعمار عرش في إفريقيا، مع المتمردين



من الحركات الانقلابية، إضافة الى إن هذه العناصر مجتمعة تجعل القارة الإفريقية أسيرة لمعطيات فوق دولتيه يمكن أن تؤثر على مسار النزاع والاستقرار في القارة الإفريقية، ومنها الشركات الأمنية الخاصة، والدور غير البريء للأطراف الإقليمية والدولية بما في ذلك من نمط التغلغل الإسرائيلي.

إذا ومما سبق يمكن تلخيص الأسباب التي جعلت الانقلابات ظاهرة منتشرة في افريقية الى ما يلي :

- الفشل الديمقراطي وعدم تحقيق تطورات وطموحات الشعوب الإفريقية، خاصة في ابسط الحقوق الا وهي العدالة الاجتماعية، ولجوء كثير من الرؤساء الأفارقة المدنيين لتمديد فترات حكمهم مما يغري العسكريين ويمنحهم مشروعية الانقلابات.

- انتشار الفساد خاصة لدى الطبقات الحاكمة، وانعدام العدالة في التنمية على المستوى الجغرافي أو الإثني، مع انعدام الردع والحسم لمثل هذه الظاهرة.
- التحديات الأمنية والنزاعات الداخلية والخارجية التي تضعف بنية الأنظمة وتستنزف الموارد الشحيحة في الأساس.

- الدعم الشعبي الكبير لعدد من الانقلابات، أو قبولها، أو الإذعان لها حال حدوثها، خاصة تلك التي حاولت تجميل نفسها عبر وعود العودة إلى الديمقراطية والحكم المدني.
- وقوف الأنظمة الغربية موقف المتفرج عدا بعض الإدانات المؤقتة لهذا السلوك وهي مدركة لكون ان الأنظمة الاستبدادية في إفريقيا مسؤولة عن أكثر من 75 ٪ من النزاعات التي تحدث في القارة والهجرة القسرية وأزمات الغذاء.

- تفشي الهشاشة في دول الانقلابات، وذلك وفق تقارير الفورين بوليسي، وما نتج عنها من فشل سياسي وتوتر في العلاقات المدنية-العسكرية.

- العدوى الانقلابية التي امتدت من شرق القارة إلى غربها في شكل عدوى " مالي، في 1 أغسطس 2021، تشاد في أبريل 2021، غينيا في سبتمبر 2021، السودان في أكتوبر 2021، وبوركينا فاسو في جانفي 2022، نيجيريا 2023، بالإضافة إلى عديد المحاولات الفاشلة.

2. تداعيات الهشاشة السياسية والانقلابات على التنمية في افريقيا

ترتب على الهشاشة السياسية والانقلابات العسكرية في أفريقيا تداعيات سلبية اثرت بشكل كبير على التنمية فيها، ويظهر ذلك من خلال عدة مؤشرات يمكن ترتيبها كما يلي:

2.1 التداعيات الإقليمية

وتتمثل التداعيات الإقليمية للهشاشة السياسية والانقلابات على التنمية في افريقيا في:

▪ زيادة عدد اللاجئين وسوء الأوضاع المعيشية: ساهم الوضع السياسي الهش في افريقيا الى اندلاع الكثير من الحروب ومهدت عدد معتبر من الانقلابات، ما ساهم بشكل او باخر إلى تزايد أعداد المشردين واللاجئين والنازحين من أماكن النزاع إلى أخرى أكثر استقراراً، وإلى سعي الشباب والعائلات الافريقية الى الهجرة غير الشرعية، وهو ما جعل هذه القارة تضم حالياً نحو ثلث عدد اللاجئين على مستوى العالم، وهذا ما نتج عنه العديد من أعباء الاقتصادية؛ "هبوط معدلات النمو، ارتفاع نسبة الفقر، وتدني متوسط دخل الفرد، تدمير البنية التحتية، انتشار الآفات الاجتماعية"، حيث عرفت دول مثل "السودان، سيراليون، ليبيريا، رواندا، مالي" انقلابات عسكرية ونزاعات أهلية استمرت عشرات السنوات وراح ضحيتها أكثر من 13 مليون شخص، وتشرد بسببها نحو 33 مليوناً آخرين. (عبد الفتاح، 2023، صفحة 84)

▪ تعليق العضويات في المؤسسات الإقليمية وفرض العقوبات الاقتصادية: عادة ما تأتي مثل هذه القرارات كنوع من الرد على تفاقم الأوضاع السياسية والأمنية "الهشاشة" في الدول خاصة التي شهدت انقلابات عسكرية، ففي افريقيا عادة ما يتجه الاتحاد الأفريقي أو التكتلات الإقليمية في القارة لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على تلك الدول، ومن امثلت ذلك تعليق عضوية مالي في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) بعد انقلاب 2021، وأصدرت الجماعة عقوبات عليها، ونفس الشيء بالنسبة لغينيا من قبل (إيكواس) بعد انقلاب سبتمبر، وهذا بلا شك يؤثر سلباً على خطط وأهداف التنمية السياسية والاقتصادية لهذه الدول. (بوحنية، 2023)

▪ تعطيل خطط التنمية في أفريقيا: في الوقت الذي تسير فيه أفريقيا على خطى وطموحات أجندة التنمية المستدامة 2063، والتي تهدف إلى بناء افريقيا رائدة قوية ومتكاملة ومؤثرة على الساحة الدولية، ومع حرصها على أن يكون السلام والاستقرار السياسي هو العمود الفقري لهذه الطموحات التنموية من خلال مبادرة "إسكات صوت البنادق"؛ إلا أن الواقع الفعلي للمشهد السياسي في القارة السمراء يعوق وبشكل كبير تنفيذ أجندة التنمية، حيث ان الشاشة التي في العادة ما تؤدي الى الانقلابات العسكرية ساهمت بشكل كبير في خلق جو غير ملائم ميزته عدم الاستقرار والتوتر في دولها، حيث ينشغل قادتها وشعوبها عن استثمار ثرواتها الهائلة التي تزخر بها، فضلاً عن استشراف ممارسات الفساد المالي، وهو ما يتجسد في عدة دول مثل حالة نيجيريا، حيث أدت سلسلة الانقلابات والتوترات السياسية فيها على مدار العقود الماضية إلى نهب مواردها الطبيعية خاصة النفطية، لتتصدر بذلك الدول الأكثر فساداً في القارة الأفريقية، دون ان يغفل على الدور الذي تلعبه التوترات السياسية في القارة السمراء في اجهاض كل المحاولات والجهود التنموية القطرية منها والإقليمية، حيث يوجد نحو 15 دولة أفريقية من أصل 20 تتصدر المؤشر العالمي للدول الأكثر هشاشة لعام 2021، على غرار جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وغينيا، وهي جميعها



تعاني أوضاعاً داخلية غير مستقرة، فمثلاً السودان أثناء فترة حكم الرئيس السابق عمر البشير (1989-2019) التي اتسمت بدرجة عالية من عدم الاستقرار السياسي والأمني وتوتر علاقات الخرطوم مع المجتمع الدولي، شهدت البلاد خسائر اقتصادية كبيرة، فاقمها انفصال جنوب السودان في عام 2011، ووضع اسم السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب، ومنذ عام 2019 تشهد السودان فترة انتقال سياسي يشوبها كثير من التوترات الداخلية، والتي من المرجح أن تتفاقم في ظل التطورات الجارية، خاصة مع إعلان رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان، الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان، يوم 25 أكتوبر 2021، حل مجلسي السيادة والوزراء وفرض حالة الطوارئ في كافة أنحاء البلاد. وبالتالي من المتوقع أن تهدد حالة عدم الاستقرار الحالية في السودان مجمل الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وتعطيل خططها للإصلاح والتنمية فيها، إضافة إلى عودة الضغوطات والعقوبات الدولية عليها أين أعلنت الخارجية الأمريكية مثلاً تعليق الولايات المتحدة مساعداتها للسودان. (بوحنية، 2023)

2.2 التداعيات الدولية

قد تتجاوز التداعيات الهشاشة والانقلابات العسكرية في أفريقيا على التنمية المستويين الداخلي والإقليمي، لتمد إلى الساحة الدولية، وهو ما يتضح من المؤشرات التالية: (GELBARD , DELECHAT , & Ulrich , 2015, p. 84)

▪ ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الاستراتيجية: تعد فترات الاضطراب التي تلي الانقلابات العسكرية في القارة الأفريقية، وما ينجم عنها من تباطؤ في الأنشطة الرئيسية للاقتصادات الأفريقية، مثل الزراعة والنفط والمعادن المهمة وهي أحد أسباب الفشل التنموي؛ إذ تتصارع الأطراف العسكرية أو السياسية للسيطرة على تلك الموارد، أو تعطيلها للضغط على خصومها، مما يؤثر بالسلب على إنتاج العديد من السلع الاستراتيجية، ويقود إلى مشكلات اقتصادية داخلية، فضلاً عن ارتفاع الأسعار العالمية، وتصاعد المخاوف من حدوث اضطرابات في إمدادات تلك السلع، خاصة إذا كانت تلك الدول تشارك بحصة منظورة في الإمدادات العالمية للسلع وأمثلة ذلك ما يلي:

- تهديد المعروض العالمي للنفط: أحد الأمثلة في هذا السياق هو ما شهدته السودان منذ 19 سبتمبر 2021 من احتجاجات شعبية في إقليم شرق السودان، أدت إلى إغلاق موانئ بورت سودان، مما عطل لفترة مؤقتة نقل الإنتاج من حقول جنوب السودان إلى الأسواق العالمية، وذلك قبل أن تتفق السلطات السودانية مع المحتجين على استئناف نقل النفط عبر مينائي البشائر (1) و(2) على البحر الأحمر.

كما أدت التوترات السابقة إلى ارتفاع أسعار الوقود في السودان والدول المجاورة، غير أن تأثيرها كان محدوداً على السوق العالمية؛ نظراً لأن السودان وجنوب السودان منتجان صغيران للنفط. لكن بطبيعة الحال



سيئاتر السوق العالمي للنقط بشكل أكبر إذا افترضنا أن نيجيريا شهدت اضطرابات سياسية أو أمنية؛ وذلك بالنظر لحجم إنتاجها الكبير نسبيا، والذي يتجاوز 1.7 مليون برميل يوميا. (عبد السلام، 2023)

-ارتفاع أسعار وهوامش أرباح المحاصيل الزراعية: على سبيل المثال لا الحصر، تتعرض أسعار الكاكاو العالمية لارتفاعات قياسية كلما شهدت بعض الدول الأفريقية المنتجة لها اضطرابات سياسية أو انقلابات عسكرية، وتعتبر أفريقيا الأولى في إنتاج الكاكاو بحصة تصل إلى ثلثي الإمدادات العالمية، وتنتج دولة كوت ديفوار منفردة نصف ما تنتجه القارة بأكملها، وقد استغلت الحكومة في كوت ديفوار وقادة المتمردين هناك العائدات الكبيرة لهذه السلعة الحيوية في التمويل العسكري في مواجهة الخصوم، الأمر الذي أطال أمد الحروب الأهلية والتوترات السياسية والانقلابات التي اجتاحت البلاد في فترات زمنية مختلفة، وعلى نحو أدى إلى انخفاض إنتاجية هذا المحصول المهم نتيجة تهالك المزارع ونقص الميكنة. فيما كان أحد أبرز التداعيات للظروف السياسية غير المستقرة في كوت ديفوار، أن دفعت المزارعين في السنوات الأخيرة للتمسك بهوامش ربحية أعلى لمحاصيل الكاكاو، احتياطا لفترات التقلبات الأمنية والسياسية المفاجئة في البلاد، وتزامن ذلك مع الطلب الهائل من الأسواق الأوروبية والصين والهند على هذا المحصول المهم، مما رفع أسعاره في الأسواق الدولية. (مجدوب، 2022، الصفحات 469، 482)

- ارتفاع أسعار بعض المعادن الصناعية: يمثل نشاط التعدين والمحاجر حوالي 20% من الناتج المحلي الأفريقي سنويا، وهو يعد بذلك مصدر دخل أساسيا لكثير من الاقتصادات الأفريقية، وتساهم الدول الأفريقية بحصة كبيرة من إمدادات المعادن على غرار "البوك سيت" والذهب والماس وغيرها، وعلى سبيل المثال تعتبر جمهورية غينيا موردا رئيسيا لخام "البوك سيت" المستخدم في إنتاج الألمنيوم على مستوى العالم، حيث تمثل 26.4% من الاحتياطيات العالمية، ونحو 22% من الإنتاج العالمي، حيث أدى الانقلاب العسكري في غينيا في سبتمبر 2021 إلى ارتفاع سعر هذا المعدن بنسبة 40% وهو أعلى مستوى له منذ 2011، لاسيما أن ذلك صاحبه انتعاش الاقتصاد العالمي بعد بدء التعافي تدريجيا من جائحة كورونا ووجود طلب متزايد على الخام في قطاعي السيارات والبناء، ومن المتوقع أن تؤدي مجمل تلك الظروف إلى تآكل في المخزون العالمي الخاص بخام "البوك سيت"، وعدم قدرة المعروض منه على الوفاء بالطلب، مما قد يترك السوق العالمي في حالة عجز لفترة من الزمن. (عبد السلام، 2023)

▪ ازدهار التجارة غير المشروعة في المعادن النفيسة وبيعها بأسعار بخسة: تأثرت تجارة الماس العالمية بسبب الصراعات الدائمة والانقلابات العسكرية في الدول المنتجة له في أفريقيا مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون، حيث وتسعى الجماعات المسلحة في هذه الدول للسيطرة على عمليات إنتاج وبيع الماس عن طريق وسطاء وقنوات غير شرعية من أجل تمويل عملياتها العسكرية، وهذه تجارة غير مشروعة تم حظرها



دوليا، وعادة ما يتم فيها بيع الماس بأسعار بخسة وبفارق كبير عن السعر الحكومي المرجعي، وعلى غرار ذلك فإنه يجري تداول الذهب واستغلاله في قارة أفريقيا بشكل غير شرعي، حيث تزيد عمليات التنقيب غير الرسمية عن المعدن من طرف الجماعات المسلحة، ودائما ما يكون محط اهتمامها لاسيما أثناء الاضطرابات السياسية؛ مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في ميزانيات الدول الأفريقية المعنية، ولعل ابلغ مثال على هذا ما يحدث في دول غرب أفريقيا كغانا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر، والتي تفقد سنويا عائدات مبيعات 30 طنا من الذهب بسبب نشاط التعدين غير الرسمي، بينما تخسر دول وسط وشرق أفريقيا ما قيمته نحو 4 مليارات دولار من عائدات الذهب سنويا بسبب عمليات التهريب غير الشرعي.

وبالتالي يبدو جليا أن الخاسر الأكبر هو الاقتصادات الأفريقية، وليس كبار تجار المعادن أو الشركات والذين يحصلون على المعادن النفيسة بأسعار بخسة تقل كثيرا عن الأسعار المرجعية المحددة من الحكومات والسلطات الرسمية.

▪ تزايد الصراع بين القوى الدولية على النفوذ في أفريقيا: تذهب بعض الأدبيات إلى اتهام بعض القوى الدولية الكبرى مثل فرنسا والولايات المتحدة، بالوقوف وراء الهشاشة السياسية الانقلابات العسكرية في عدد من دول أفريقيا خلال السنوات الأخيرة؛ وذلك بهدف تقويض مصالحها خاصة الاقتصادية المتنامية في القارة وكذا الحفاظ على نفوذها في مواجهة قوى دولية أخرى تشكل تحديا لهذا النفوذ وتحديدا الصين وروسيا. (Poirier , 2018, p. 69)

ولعل اقتحام الصين السوق الأفريقية يظهر بوضوح في جمهورية غينيا، حيث تشارك نحو 14 شركة صينية خاصة وأخرى مملوكة للدولة في أعمال استخراج وتصنيع "البوك سيت" في هذا البلد، كما أن الأخيرة هي موطن لمشروع (سيماندو)، الذي يوجد به أحد أكبر رواسب لخام الحديد في العالم، ويعمل به أكبر شركتين صينيتين وهما "هونجكياو" و"ريو تينتو". وتحصل الصين، وهي أكبر منتج ومستهلك للألمنيوم في العالم، على 50% من واردات البوك سيت من غينيا وبما يقدر بنحو 52.7 مليون طن في عام 2020.

كما يعتقد أن هناك ارتباطات قوية بين قائد الانقلاب الأخير في غينيا وكل من فرنسا والولايات المتحدة، وهو ما يمكن أن توظفه الدولتان، وفق بعض الترحيحات بمساعدة القوى السياسية الجديدة في غينيا لتحجيم الوجود الصيني لصالح هذه الدول الغربية. وعلى الرغم من ذلك، يتعين الإشارة إلى أن العديد من الدول الأفريقية تنظر إلى الصين كشريك تنموي مثالي، في ظل ما تقوده من جهود تنموية بالقارة عبر مشروع "الحزام والطريق"، بالإضافة إلى تقديمها مساعدات وقروض، بعكس الدول الغربية التي ينظر إليها البعض كمحرك خفي للصراعات والحروب الأهلية التي شهدتها عدد من الدول الإفريقية. (بوحنية، 2023)



خاتمة

تعد الهشاشة السياسية والانقلابات العسكرية من أبرز العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية في إفريقيا والامر ليس متوقفا فقط على الدول التي تعاني من أزمات، بل تعداه ليأخذ ابعادا إقليمية ودولية، خاصة مع تشابهه بالعامل الدولي ودخوله في حلقة المصالح للدول الكبرى، كما ان اثار الهشاشة التي في كثير من الأحيان ما تكون سبب للانقلابات العسكرية والتي اثرت بدورها على التنمية خاصة الاقتصادية والتي انعكست بدورها على السوق العالمي من خلال الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط والمعادن والسلع الزراعية؛ مما يساهم في موجات تضخم عالمية، وبالتالي يبقى الاستقرار السياسي والأمني في أفريقيا هو السبيل الوحيدة للحديث عن تنمية فيها فلا يمكن التحدث على تنمية قوية وواعدة وجادة إلا بتوفر استقرار سياسي وبمشاركة شعبية فعلية. وقد توصلنا إلى نتائج على ضوء الفرضيات المطروحة متمثلة في:

1. تعطيل الاستقرار السياسي، فالهشاشة السياسية تؤدي إلى ضعف المؤسسات الحكومية، مما يزيد من احتمالية حدوث انقلابات عسكرية.
 2. اضعاف التنمية الاقتصادية، في البلدان التي تعاني من الهشاشة السياسية أدى إلى تعطيل الخطط التنموية وتراجع معدلات الاستثمار.
 3. تعزيز الفساد والمحسوبية في بيئات الهشاشة، مما يزيد احتمالية اندلاع الاحتجاجات أو تدخل الجيش وهذا الأمر يعيق تحقيق التنمية المستدامة وتفاقم الأزمات الاجتماعية.
- انطلاقا مما سبق وفي ضوء العلاقة المعقدة بين الهشاشة السياسية والانقلابات العسكرية ومعطيات التنمية في إفريقيا، ووفقا لنتائج نقدم مجموعة من التوصيات التي تهدف لتعزيز الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية المستدامة تتمثل في:
- تعزيز فدرات المؤسسات الحكومية من خلال تحسين الكفاءة الإدارية وتعزيز الشفافية والمساءلة.
 - دعم العملية الديمقراطية من ضمان النزاهة وضمان التداول على السلطة.
 - التصدي للفساد ومكافحته.
 - تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي.
 - دعم التعاون الإقليمي والدولي.
 - إدارة الصراعات بطريقة فعالة عبر برامج المصالحة الوطنية ونزع السلاح.
 - استخدام الدبلوماسية الوقائية بالنسبة للدول الإفريقية لمعالجة الأزمات والمشكلات قبل أن تصل إلى مستويات خطيرة.
 -



قائمة المراجع

1. عبد السالم إبراهيم البغدادي . (2000). الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. جيلالي فاطمة وعبد المؤمن مجدوب (2002)، تعليق المشاركة في الاتحاد الإفريقي كآلية للحد من الظاهرة الانقلابية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 14، العدد 1.
3. القلقبي عبد الفتاح. (30 09 2023). الدولة الهشة ذات الطبيعة الربائية. [Yaf.ps/server/uploaded/files/docs/Palestinian-issue10/6.PDF](https://yaf.ps/server/uploaded/files/docs/Palestinian-issue10/6.PDF)
4. التقرير الاوربي حول التنمية. (2019). التغلب على الهشاشة في أفريقيا، المعهد الجامعي الاوربي: مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة.
5. GELBARD , E., DELECHAT , C., & Ulrich , J. (2015). Accroitre la Résilience dans les États Fragiles d'Afrique Subsaharienne.
6. Poirier , T. (2018). Éducation pour tous : L'aléa des États Fragiles. Université de BOURGOGNE
7. Zachary , D.-f. (2010). les Etats Fragiles de l'Afrique : vecteurs de l'extrémisme, exportateurs du Terrorisme. Bulletin de la Sécurité Africaine.
8. Didimala, L. (12 - 13 Mai 2008). les Etats Fragiles en Afrique: un paradigme utile pour l'Action ? Rapport de conférence, Afrique du SUD.
9. بوحنية, ق. (2023, 10 10). الظاهرة الانقلابية في إفريقيا: السياقات والتفسيرات . Retrieved from <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5469>
10. جهينة عبد السلام. (2023, 10 09). الآثار الاقتصادية الممتدة للانقلابات العسكرية في أفريقيا. تم الاسترداد من <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6787/%D9%83%D9%84%D9%81%D8%A9-%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%8>